تقرير
حول
نتائج استطلاع رأي حول توجهات النخبة في فلسطين تجاه تشكيل المجلس الاقتصادي الاجتماعي

إعداد:

أحمد هيجاوي وفريق البحث الميداني

مقدم الى الهيئة الوطنية للمؤسسات الاهلية

ضمن حملة (نحو انشاء مجلس اقتصادي اجتماعي وطني) والتي تنفذ ضمن مشروع تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية والممول من الاتحاد الاوروبي - EU

حزيران، 2016

مقدمة:

اعتمدت عديد دول في العالم إقامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليكون مؤسسة استشارية تمثل أوساط المجتمع وفئاته المختلفة، وتهدف إلى تشجيع الحوار الإيجابي، وبناء التوافق بين الشركاء في المجتمع الواحد، حول أهم القضايا والسياسات والقرارات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وتعمل على تقييم الآثار الاجتماعية للسياسات العامة، وضبط نتائجها السلبية، وتقديم مقترحات بديلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعزيزاً للمشاركة في صنع السياسات والقرارات في المجالات.

وتعمل المجالس في دول عديدة على بناء الشراكة الاجتماعية، وتقديم المشورة للحكومات بشأن السياسات العامة. بهدف جعلها عادلة وشاملة ومستجيبة لحاجات المواطن، دون أن تزاحم أياً من المؤسسات الأخرى، بل بالتعاون والتكامل معها.

إن مفهوم مشاركة النقابات وأصحاب العمل ومؤسسات المجتمع المدني مع الحكومة قد أثبت نجاعة ملموسة في العديد من الدول التي اعتمدته، وبخاصة في التقليل من الاختلافات والنزاعات، وإيجاد الحلول لها وفي بناء توافق وطني حول الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية، كما وسّع دائرة صنع القرار بين الحكومة والأطراف الاجتماعية، وساعد، من خلال اعتماد الحوار الاجتماعي، على زيادة مصداقية السياسات والقرارات التي تمس مصالح وحياة الفئات الاجتماعية المختلفة.

وأدى الحوار الاجتماعي، ضمن هذا الإطار، في حالات متعددة، إلى صياغة سياسة اجتماعية متكاملة ومتوازنة، لا تنظر إلى القضايا الاجتماعية باعتبارها قضايا ملحقة بالأنشطة الاقتصادية، بل تعنى بدمج قضايا العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان في كل مرحلة من مراحل صنع السياسة العامة، وذلك بهدف وضع الإنسان في صلب عملية صنع السياسات، ودمج احتياجاته وآرائه في عملية التنمية.

وفلسطينيا ؛ انطلقت فكرة إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني في إعلان تورين عام 2010 في الدورة التدريبية لشركاء الإنتاج التي أقامتها منظمة العمل الدولية في ذلك العام.

وبعد ذلك اتخذ مجلس الوزراء قرارا بتأسيس المجلس في تموز عام 2011 وكلف وزير العمل آنذاك أحمد مجدلاني باتخاذ الإجراءات المناسبة لتأسيس المجلس. واستنادا لقرار مجلس الوزراء فقد تم العمل على تشكيل اللجنة التحضيرية برئاسة وزير العمل .
وعملت اللجنة على بناء مسودة قانون للمجلس حيث تمت مناقشة مسودة القانون من قبل اللجنة التحضيرية واللجان الاقتصادية والاجتماعية للمجلس التشريعي كما تم إرسال مسودة القانون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي لإبداء الملاحظات عليها وقد تم الأخذ بهذه الملاحظات وتم تضمينها مسودة القانون.

وبعد الانتهاء من الصياغة النهائية لمسودة القانون في ضوء الملاحظات النهائية المقدمة من الشركاء سوف يتم إرسال مشروع مسودة القانون إلى مجلس الوزراء لنقاشه والموافقة عليه ومن ثم سيتم إرسال القانون إلى الرئيس محمود عباس لإصداره بمرسوم .
ويعتبر تشكيل المجلس الاقتصادي الاجتماعي انطلاقة للتوجه والسلوك الحضاري في فلسطين وتعزيز الشراكة بين الشرائح والفئات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين للخروج بتوصيات سياسية واجتماعية تساعد الحكومة في إقرار سياستها الاقتصادية والاجتماعية.
والمجلس بسياسته سيسهم في تطوير رؤية الحكومة في بناء برنامجها الاقتصادي والاجتماعي ويوفر مناخ من الحوار الاجتماعي والاقتصادي مع مؤسسات المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات بشكل دائم ومستمر.
وتتركز مهام المجلس حسب مسودة القانون في إجراء حوارات اجتماعية حول المسائل الخلافية في المجتمع الفلسطيني، حيث أن إجراء الحوار الاجتماعي وتطويره في المجتمع الفلسطيني لا يهدف فقط للحفاظ على السلم الأهلي بل وللحفاظ على النسيج الاجتماعي الفلسطيني مما يؤدي إلى تقوية صمود الموطن الفلسطيني في وجه الاحتلال.
وكذلك تقديم رؤيا لتطوير الإنتاج الفلسطيني عبر تنظيم حوار وطني وذلك لخدمة المصلحة الوطنية في مواجهة الاحتلال وإجراء حوار اجتماعي واسع حول المواضيع الخلافية في المجتمع الفلسطيني بهدف الوصول لتوصيات تقدم للجهات المختصة.

الهدف من الاستطلاع:

هدف الاستطلاع إلى قياس توجهات المجتمع المحلي نحو تأسيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي في فلسطين ومدى معرفتهم به، وإطلاعهم على المشاورات التي تتم حوله، ورأيهم في مدى أثره في بناء الشراكة بين الحكومة والمجتمع المحلي في رسم السياسات.

منهجية تنفيذ الاستطلاع :

بداية هو استطلاع رأي النخبة الفلسطينية وليس استطلاع جماهيري عام ، وبحسب مراكز استطلاعات الرأي في فلسطين واستنادا إلى مركز استطلاعات الرأي في جامعة النجاح الوطنية ، فقد تم تحديد العينة.
والعينة (وهي نخبة ممثلة تتضمن 200 مفردة) موزعة على عدد من الشرائح في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونرفق طريقة توزيعها على نحو موضح بالجدول المرفق.
وهذه العينة تعتبر ممثلة لشريحة النخبة الفلسطينية، وفقا لتقديرات الأستاذ الدكتور حسين أحمد، رئيس مركز استطلاعات الرأي في جامعة النجاح الوطنية، وقد تم إجراء عدد من استطلاعات الرأي النخبوية تحت إشرافه.

والهدف من هذا النوع من الاستطلاعات هو:

- قياس ومعرفة توجهات النخبة الفلسطينية تجاه قضية معينة.
- تهيئة شريحة النخبة لأي خطوات أو قرارات حساسة يمكن اتخاذها، ما يسهل إحداث حالة اختراق ما بين شريحة النخبة، سيما من خلال معرفة المواقف وردات الفعل مسبقاً.
- تعزيز الخطوات والقرارات بأرضيه تتشكل من مواقف ورأي النخبة تجاه القضية المطروحة.

والجدول المرفق لتوزيع شريحة عينة النخبة الفلسطينية بالضفة وقطاع غزة حسب موضوع هذا الاستطلاع:

المؤسسة	عدد الفروع	عدد الاستمارات	المجموع
المجلس التشريعي	-	15	15
اتحادات نقابات العمال المختلفة ونشطاء نقابيين	20	1	20
ممثلي الشبكات الأهلية العاملة في الضفة والقطاع	10	1	10
منظمة التحرير الفلسطينية (مكاتب المنظمة في المحافظات)	5	1	5
المؤسسات النسوية في الضفة والقطاع	10	1	10
الصحافة والإعلام (مدراء مكاتب ومؤسسات إعلامية + رؤساء تحرير ومحررون + كتاب إعلاميون+ مدراء مكاتب مؤسسات إعلامية عربية ودولية عاملة في الضفة وغزة)	20	1	20
الأحزاب السياسية (قادة وممثلون عن الأحزاب)	14	2	28
المؤسسات الأهلية (المختصة والمهتمة في المجال السياسي، كمراكز الأبحاث والدراسات، أو ممثلي بعض المؤسسات أصحاب النشاط السياسي ... الخ)	15	1	15
المؤسسات الشبابية + ناشطون شباب في العمل السياسي ومؤسسات ذوي الإعاقة	13	2	26
أساتذة العلوم السياسية وعلم الاجتماع والاقتصاد في الجامعات + مفكرين وكتاب ومحللين سياسيين (الضفة وغزة)	36	1	36
القطاع الخاص	15	1	15
المجموع			200

وكان الإطار الزمني المقترح لتنفيذ الاستطلاع من 20-10 -2016-6 وشمل كافة محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة ، وقام عليه خمسة باحثين متخصصين وذوي خبرة في البحث الميداني وتعبئة الاستمارات عن طريق المقابلة. وصدرت النتائج على شكل تقرير تحليلي.

النتائج الرئيسية :

أظهرت النتائج الرئيسية عدم معرفة واسعة من قبل الجمهور الفلسطيني تجاه المجلس الاقتصادي الاجتماعي وما هيته والمراحل التي قطعت خلال المرحلة السابقة في سبيل إقراره، ويستثنى من ذلك النشطاء النقابيون من الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين الذين بينت الدراسة أنهم شاركوا بمستويات مختلفة في النقاشات الأولية التي تمت في المراحل الأولى لطرح فكرة المجلس ولديهم متابعات ودراية متفاوتة حوله .

وتؤكد هذه النتائج ضرورة تفعيل مشاركة قطاعات عديدة عدا النقابات في المشاورات تشمل الجامعات والإعلاميين والهيئات المحلية ومراكز الدراسات والمجتمع المدني سيما ممثليه الأساسيين والقطاع الخاص والمجلس التشريعي.

تحليل النتائج:

أولا: مستوى المعرفة المسبقة عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي كمفهوم :

أظهرت النتائج أن (52%) من المبحوثين لم يكن لديهم معرفة مسبقة عن مفهوم المجلس الاقتصادي الاجتماعي ، ولم يسبق لهم أن سمعوا عنه ، وهنا لا يتم الحديث عن الحالة الفلسطينية والمشاورات التي تجري بقدر ما مدى إلمامهم بمعنى هكذا جسم وأدواره وإن سمعوا أن قرؤوا عنه في أي مكان كإطار مفاهيمي.

ولكن وجود (48%) من النخبة سبق وأن تداولت المفهوم وتعرف عنه كإطار مفاهيمي يدلل على أن فكرة المجلس تلقى رواجا لدى فئة هامة من النخب الفلسطينية.

ويلاحظ أن النشطاء النقابيون كانت لديهم المعرفة المسبقة أعلى نتيجة انخراطهم في الأنشطة النقابية المرتبطة بهكذا مفاهيم وقربهم من وزارة العمل وإن لم يكن أيضا بالمستوى الذي ينم عن دراية واسعة وفهم شمولي.

إن هذه النتائج بمجملها تشير إلى ضرورة توسيع قاعدة المشاورات والمشاركة والترويج للمفهوم ، بحيث تطال إعلاميين وأكاديميين وجامعات وهيئات محلية.

ثانيا: مستوى المعرفة ب مهام المجلس الاقتصادي الاجتماعي :

وعند الغوص أكثر في معرفة المهام والأدوار تقل مستويات المعرفة بشكل كبير ، إذ أن (25%) فقط عبروا عن معرفتهم بمهام المجلس وأدواره ، فيما ظهر الجهل الكبير بماهية المجلس الاقتصادي الاجتماعي لدى (75%) من جمهور النخبة في فلسطين .

ويلاحظ اختلافا في الإجابة في هذا السؤال عن السؤال السابق، في أنه حتى النشطاء النقابيون الذين كانت لديهم معرفة عن مفهوم المجلس وشاركوا بدرجات متفاوتة في النقاشات الأولية التي تمت سيما ورشة العمل التحضيرية ، لم تكن لديهم الدراية الكافية بمهامه وأدواره . وبمعنى آخر تصور متكامل عنه.

ثالثا: تأييد إنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي في فلسطين:

لوحظ وجود تأييد كبير لإنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي في فلسطيني كأولوية ومرحلة هامة لتعزيز المشاركة المجتمعية المتعثرة في اتخاذ القرارات حيث أيد إنشاءه (84%) وهي نسبة تقترب من حالة الإجماع.

وعلى الرغم من أن الغالبية ليس لديها علم مسبق بمراحل العمل لإنشاء المجلس في فلسطين، ولكنها حين تم شرح المفهوم لها أبدت تأييدا كبيرا لذلك واعتبرته أحد الحلقات المفقودة التي يجب العمل عليها ، ولم يكن تحفظ حول ذلك بل ترحيب واسع وأحيانا الحديث عن ضرورة وجوده.

ولكن كان اللافت هو التحذير الشديد من قبل النخبة من أن يكون المجلس ديكوريا، والتشديد على ضرورة ضمان أن يكون فاعلا ومشاركا حقيقيا في اتخاذ القرارات.

رابعا: مستوى المشاركة في النقاشات التي تمت خلال الفترة الماضية في مراحل إقرار وإنشاء المجلس في فلسطين :

بناءا على حالة عدم المعرفة التي بينتها المؤشرات السابقة من الاستطلاع، فإن هذا السؤال يأتي في ذات السياق من حيث إقرار الغالبية الساحقة من النخبة (94.4%) بعدم مشاركتها في النقاشات التي تمت خلال الفترة الماضية ، حيث لم يدع أحد لورشة عمل أو تم استمزاج آرائه باستثناء ممثلي الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ممن شاركوا في اللقاء الأول التحضيري وواكبوا بدرجات متفاوتة المرحلة الأولى لطرح النقاش.

ويعني ذلك بالضرورة إعادة فتح النقاش ، وتوسيع قاعدة المشاركة، إذ لا يعقل أن يكون مجلس اقتصادي واجتماعي والأطراف ذات العلاقة ليست في كافة مراحل العمل.

خامسا: مستوى المعرفة من خلال الإعلام عن مداولات تأسيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي في فلسطين:

لم يلعب الإعلام دورا كبيرا في الترويج للمداولات التي تمت لإنشاء المجلس الاقتصادي الاجتماعي في فلسطين ، مما جعل الغالبية نحو (66%) غير مطلعة على تلك المداولات عبر أي وسيلة إعلام مقروءة أو مسموعة أو مرئية ولا حتى وسائل التواصل الاجتماعي.

وباستثناء نسبة قليلة سمعت أو قرأت عنه من خلال الإعلام ، فإن تتبع وسائل الإعلام المختلفة يشير إلى وجود بعض المواد الإخبارية المحدودة التي كانت مرتبطة بتغطية بعض المداولات المتعلقة بالمجلس في فلسطين لم

تخرج عن كونها أخبار دون وجود أشكال أخرى من التغطية الإعلامية التي تغطي الموضوع بعمق أو تحقق وصول لشرائح واسعة.

وهذا يتطلب تبني استراتيجية إعلامية شاملة للتعريف والتوجيه باتجاه المفهوم والقانون والأولويات .

وهنا أوصى المشاركون باستخدام أدوات الإعلام الحديث سيما مواقع التواصل الاجتماعي في طرح النقاشات والتركيز على أهمية تعريف المجتمع حوله.

سادسا : مدى اطلاع النخبة على مسودة قانون " المجلس الاقتصادي الاجتماعي في فلسطين" :

باستثناء قليل من النشطاء النقابيون ؛ فإن الغالبية الساحقة من النخبة لم تطلع على مسودة قانون " المجلس الاقتصادي الاجتماعي في فلسطين " حيث أشار (80%) من مجمل المبحوثين إلى أنهم لم يطلعوا على مسودة القانون ، وعدم الاطلاع ناجم عن عدم حصول الموضوع برمته على التغطية والمتابعة والمشاركة الكافية التي تجعل منه موضوع جذب واهتمام ، وكذلك عدم اهتمام ومبادرة ذاتية لموضوع لم ير النور من وجهة نظر النخبة.

سابعا : توجهات النخبة حول مدى قدرة المجلس الاقتصادي الاجتماعي في فلسطين من الناحية العملية في الإسهام على أرض الواقع في جعل السياسات الحكومية تشاركية مع قطاعات المجتمع الأخرى (مجتمع مدني..نقابات..) :

أجاب غالبية النخبة بإجابة غير واثقة حول قدرة المجلس الاقتصادي الاجتماعي الفعلية على التأثير في السياسات ، حيث قال (٥٩%) ب" إلى حد ما" وهي إجابة تنم عن التردد وعدم الثقة وتتأرجح بين النعم ولا ، وهذا يعني ثقة غير كافية بأن هذا المجلس سيكون فاعلا بما يكفي للتأثير في السياسات فيما أجاب بلا (٢٠%) .
وكانت العبارات التي تصدر من المبحوثين " نخشى أن يكون مجلسا ديكوريا كما كثير من المجالس" ، و " هل ستسمح الحكومة لطرف آخر بالتدخل في قراراتها ؟ " وهكذا بما يشير إلى أن المشكلة نابعة من وجهة نظر النخبة في مسألتين الأولى مرتبطة بقوة المجلس وشخوصه ومدى قدرتهم أن يكونوا مستقلين بقراراتهم وحمايتها وقت الاختلاف.
والثاني مرتبط بمدى شفافية الحكومة وتقلبها لوجود طرف آخر يشاركها في صناعة القرار وسط تراكمات سلبية في أذهان النخبة حول مستويات المشاركة وطريقتها عموما في المنطقة في ظل موروث سلبي عن ذلك.

ثامنا : التوجهات حول مدى كفاية الحوار المجتمعي الذي تم حول المجلس الاقتصادي الاجتماعي في فلسطين :

وكنتيجة طبيعية لتسلسل نتائج الاستطلاع فإن الغالبية رأت أن الحوار المجتمعي الذي تم حول المجلس الاقتصادي الاجتماعي في فلسطين لم يكن كافيا بل وذهبت إلى أنه لم يعقد حوار بالمعنى المتعارف عليه للحوار والمشاركة من حيث المبدأ حتى يقيم إن كان كافيا أم لا، حيث أشار (55%) إلى أن الحوار لم يكن كافيا ، و(18%) إلى أنه لا علم لهم بأنه تم حوار أساسا و(1%) فقط رأت أن الحوار كاف.

ويلاحظ أن أكثر ما يثير قلق النخبة حول المشاورات لا تتعلق بطريقة عمله بقدر ما تتعلق بقضيتين هامتين هما : آليات اختيار أعضائه وألا يكون ذلك لاعتبارات المجاملة واعتبارات تشريفية وبطريقة غير شفافة ، والثاني ألا يكون مجلسا ديكوريا لا يؤثر في السياسات كما عديد مجالس شكلت بتوجهات مختلفة.

تاسعا : التوجهات حول إدماج السياسات البيئية بصلاحيات المجلس الاقتصادي الاجتماعي:

رأى غالبية كبيرة من النخبة (٦٤%) أنه يجب إلحاق السياسات البيئية ضمن عمل المجلس الاقتصادي الاجتماعي واعتبروا ذلك أمرا هاما ، وكان هناك تحمس كبير لذلك على اعتبار أن البيئة أصبحت جزءا أساسيا من الحياة العامة ومحدداتها وهناك إشكالات وقضايا بيئية مرتبطة بشكل لصيق بالعاملين الاقتصادي والاجتماعي.

ورفضت فئة أخرى ذلك (٣٦%) لأنها من وجهة نظرها لم تجد رابطا بين عمل المجلس بالطريقة التي عرف بها وبين القضايا البيئية التي رأت ضرورة رفدها بمجلس خاص دون التقليل من أهمية القضايا البيئية وتأثيرها على الحياة العامة.

وعليه فإن الخلاف بين الأغلبية الساحقة التي رأت ضرورة ضم البيئية لعمل المجلس وبين الأقلية القليلة الرافضة لذلك هو الفصل بين الجسمين مع ضرورة وجود مجلس يعنى بالشأن البيئي وهذا يجعل هناك حالة شبه إجماع على ضم القضايا البيئية لعمل المجلس إذا ما تم إقناع الرافضين بالعلاقة بين القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية .

عاشرا: التوجهات حول الجهات ذات الأهمية التي يجب تمثيلها في عضوية المجلس الاقتصادي الاجتماعي في حال تشكيله :

اعتبرت النخبة المستطلعة أن العمال وممثليهم من نقابات واتحادات وكذلك أصحاب العمل ويليهم ممثلو القطاع الأهلي فالمجلس التشريعي فالأحزاب السياسية وممثلي وسائل الإعلام فالحكومة ومثلي القطاع الخاص أطراف رئيسية يجب عدم استثناء أي طرف منها.

واقترح كذلك من خلال النتائج ضم ممثلي عن الهيئات المحلية باعتبار أن قطاع الحكم المحلي قطاع عريض ويرتبط بعمل المجلس ، إضافة إلى أهمية وجود ممثلين عن الجامعات وتحديدا مراكز الدراسات وذوي العلاقة فيها لكي يكون الوسط الأكاديمي ممثلا بخبرته الواسعة.

وتعكس هذه التوجهات بأولوياتها المختلفة الأطراف التي ترى النخبة في فلسطين أنه في حال تم تمثيلها فإن هذا المجلس سيكون مجلسا يعكس توجهات المجتمع المحلي ويعبر عن رأيه لدى الحكومة وتحظى تدخلاته بالشرعية المجتمعية التي تمزج بين التمثيل والخبرة.

وأكدت النخبة على ضرورة إشراك الشباب ومراعاة النوع الاجتماعي.

المقترحات والتوصيات:

شمت المقترحات والتوصيات جوانب مختلفة إلا أنها ركزت في مجملها على ضرورة توسيع قاعدة المشاركة بحيث تشمل مختلف القطاعات ، وكانت أهم التوصيات ما يلي:

1-إشراك وتمثيل الأكاديميين والجامعات في جلسات النقاش حول تشكيل المجلس ويكونوا ممثلين به بشكل مباشر.

2-إشراك وتمثل قطاع الهيئات المحلية " البلديات والمجالس القروية" على اعتبار أنها تمثل الحكومة المصغرة في كل بلدة ومدينة وعلى تماس مباشر .

3- الترويج الإعلامي لفكرة المجلس وطرحه للنقاش عبر وسائل الإعلام والاستفادة من آراء المجتمع المحلي باستخدام مختلف وسائل الإعلام.

4- ضمان آليات واضحة لا تجعل المشاركة في اتخاذ القرار شكلية وبروتوكولية من قبل المجلس كما عديد أجسام أخرى ، بحيث تضمن تلك الآليات أن تكون مرحلة إشراك المجلس في القرارات في وقت مبكر من صناعتها تضمن له التأثير الفعلي فيها.

5-التشدد في اختيار أعضاء المجلس والشفافية المطلقة في ذلك ، بحيث لا يصبح تشريفا ، وأن يكون هناك مواصفات صارمة لممثلي القطاعات المختلفة التي تختار مندوبيها في المجلس بحيث يلبوا شروط تلبي الكفاءة والفعالية.

6- المزج بين التمثيل الفردي والمؤسساتي في المجلس ، بشكل يتيح ضم خبراء لا يمثل قطاعات بعينها ولهم إضافة نوعية في عمل المجلس.

7- إقرار موازنة خاصة بالمجلس ، لأن تفعيل أي جسم يتطلب وضع موازنات له ، وإنشاء المجلس بدون موازنات يعني عدم فاعليته.

8- إعادة فتح النقاش حول مسودة قانون المجلس لأخذ ملاحظات ممثلي الهيئات المحلية والجامعات عليه في حال وجدت وتأكيد مشاركتهما.

9- إضافة الاهتمام بالمحور البيئي ضمن عمل المجلس، بحيث يصبح مجلس اقتصادي اجتماعي بيئي نظرا لما تحظى به البيئة من أهمية موازية ولما تتعرض له في الحالة الفلسطينية من مخاطر وانتهاكات باتت تهدد جودة الحياة.

10- طرحه من خلال وسائل التواصل الاجتماعي واللقاءات العامة لزيادة مشاركة الجمهور.

11- إقرار هيكلية واضحة له بعد أن يرى النور .

12- الأخذ بنتائج استطلاع الرأي من قبل الحكومة وبناء تحرك استنادا إليه سيما من قبل المجتمع المدني.

13- ضم فئة الشباب إلى المجلس سواء على صعيد المشاركة في النقاشات والحوارات أو على صعيد التمثيل، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي.

14-الإسراع في إقرار قانون المجلس ورفع مستوى الجدية في التعامل معه وعدم ارتهانه بأشخاص بعينهم.

15- إعادة النظر بقرار مجلس الوزراء السابق حول المجلس والتواصل المباشر مع مجلس الوزراء لتفعيل الموضوع وفق مشاركة مجتمعية أوسع.

16- تمثيل جميع الأطراف الواردة في (بند 10 في هذا الاستطلاع) وعدم استثناء أي طرف.

ملحق (1) :

جدول نتائج استطلاع الرأي حول توجهات النخبة في فلسطين تجاه تشكيل المجلس الاقتصادي الاجتماعي :

المؤشر	النسبة المئوية	
هل سمعت عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي كمفهوم ؟	نعم	لا
	٤٨	٥٢
هل تعرف ما هي مهام المجلس الاقتصادي الاجتماعي ؟	٢٥	٧٥
المجلس الاقتصادي الاجتماعي : "جهة استشارية تؤسس بقانون وتهدف لإشراك المجتمع المحلي بمكوناته الأساسية في حوار رسم السياسات مع الحكومة " ؛ هل تؤيد إقامة مثل هذا المجلس في فلسطين ؟	٨٤	١٦
هل تم إشراكك من أي طرف أو دعوتك للمشاركة في حوارات تأسيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي ؟	٥,٦	٩٤,٤
هل سبق وعرفت من الإعلام (مسموع ، مقروء ، مرئي ، مطبوعات ..) عن تأسيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي في فلسطين ؟	34.4	٦٥,٦
هل اطلعت على مسودة قانون " المجلس الاقتصادي الاجتماعي	20	٨٠

في فلسطين " ؟				
من الناحية العملية؛ هل تعتقد أن تشكيل المجلس الاقتصادي الاجتماعي في فلسطين سيسهم على أرض الواقع في جعل السياسات الحكومية تشاركية مع قطاعات المجتمع الأخرى(مجتمع مدني..نقابات..) ؟	نعم	إلى حد ما	لا	لا اعلم
	24	59	٢٠	٠
هل تعتقد أن الحوار المجتمعي الذي تم حول المجلس الاقتصادي الاجتماعي في فلسطين كاف ؟	1	11	٥٥	١٨
هل تعتقد أن نطاق عمل المجلس يجب أن يشمل السياسات البيئية إضافة إلى السياسات الاقتصادية والاجتماعية - بحيث يصبح مجلس اجتماعي واقتصادي وبيئي؟	64		٣٦	

ملحق (2) : نموذج استمارة استطلاع الرأي :

استطلاع رأي حول توجهات النخبة في فلسطين تجاه تشكيل المجلس الاقتصادي الاجتماعي

يهدف الاستطلاع إلى قياس توجهات المجتمع المحلي نحو تأسيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي في فلسطين ومدى معرفتهم به، وإطلاعهم على المشاورات التي تتم حوله، ورأيهم في مدى أثره في بناء الشراكة بين الحكومة والمجتمع المحلي في رسم السياسات، نأمل منكم المساهمة من خلال إجاباتكم في إثراء القضية وتطويرها.

الاستمارة :

أولا: البيانات الشخصية:

1-الجنس: ذكر أنثى

2-العمر : 20-24 25-29 30-34 35-39 40-44 45-49 أكثر من ذلك

3-المحافظة التي يقطن بها : .....

4-القطاع الذي تعمل به :

المجلس التشريعي	
اتحادات نقابات العمال المختلفة ونشطاء نقابيين	
ممثلي الشبكات الأهلية العاملة في الضفة والقطاع	
منظمة التحرير الفلسطينية (مكاتب المنظمة في المحافظات)	

المؤسسات النسوية في الضفة والقطاع	
الصحافة والإعلام (مدراء مكاتب ومؤسسات إعلامية + رؤساء تحرير ومحررون + كتاب إعلاميون+ مدراء مكاتب مؤسسات إعلامية عربية ودولية عاملة في الضفة وغزة)	
الأحزاب السياسية (قادة وممثلون عن الأحزاب)	
المؤسسات الأهلية (المختصة والمهتمة في المجال السياسي، كمراكز الأبحاث والدراسات، أو ممثلي بعض المؤسسات أصحاب النشاط السياسي ... الخ)	
المؤسسات الشبابية + ناشطون شباب في العمل السياسي	
أساتذة العلوم السياسية في الجامعات + مفكرين وكتاب ومحللين سياسيين (الضفة وغزة)	
القطاع الخاص	

5- المستوى التعليمي : ثانوية عامة دبلوم بكالوريوس ماجستير دكتوراة

ثانيا: المجلس الاقتصادي الاجتماعي:

6-هل سمعت أو عرفت عن " المجلس الاقتصادي الاجتماعي " كمفهوم ؟ نعم لا

7-هل تعرف ما هي مهام المجلس الاقتصادي الاجتماعي ؟ نعم لا

8-المجلس الاقتصادي الاجتماعي : "جهة استشارية تؤسس بقانون وتهدف لإشراك المجتمع المحلي بمكوناته الأساسية في حوار رسم السياسات مع الحكومة " ؛ هل تؤيد إقامة مثل هذا المجلس في فلسطين ؟

نعم لا

9-هل تم إشراكك من أي طرف أو دعوتك للمشاركة في حوارات تأسيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي في فلسطين؟

نعم لا

10-هل سبق وعرفت من الإعلام (مسموع ، مقروء ، مرئي ، مطبوعات ..) عن تأسيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي في فلسطين؟

نعم لا

11-هل اطلعت على مسودة قانون " المجلس الاقتصادي الاجتماعي في فلسطين" نعم لا

12-من الناحية العملية؛ هل تعتقد أن تشكيل المجلس الاقتصادي الاجتماعي في فلسطين سيسهم على أرض الواقع في جعل السياسات الحكومية تشاركية مع قطاعات المجتمع الأخرى(مجتمع مدني..نقابات..) ؟

نعم إلى حد ما لا

13- هل تعتقد أن الحوار المجتمعي الذي تم حول المجلس الاقتصادي الاجتماعي في فلسطين كاف ؟

نعم إلى حد ما لا

لا أعلم

ثالثا: مقترحات وتوصيات:

14- هل لديك مقترحات لتطوير النقاش المجتمعي حول تأسيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي في فلسطين؟

.....

.....

.....

15- هل لديك مقترحات / توصيات حول منهجية عمل تأسيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي في فلسطين في حال إقراره ومباشرة عمله؟

.....

.....

.....

16- رتب حسب الأهمية الجهات التي ترى ضرورة تمثيلها في المجلس (ضع الرقم 1 على الأكثر أهمية ثم الرقم ال2 للذي يليه في الأهمية.... وهكذا...) :

- **الحكومة:.....**
- **أصحاب العمل:.....**
- **العمال وممثليهم من نقابات واتحادات :.....**
- **مؤسسات القطاع الأهلي والشبكات التي تمثلهم: .....**
- **الأحزاب السياسية : .....**
- **المجلس التشريعي : .....**
- **ممثلي الإعلام : .....**
- **غير ذلك : حدد : .....**

17- هل تعتقد أن نطاق عمل المجلس يجب أن يشمل السياسات البيئة إضافة إلى السياسات الاقتصادية والاجتماعية ـ بحيث يصبح مجلس اجتماعي واقتصادي وبيئي؟

نعم لا

PNGO
شبكة
المنظمات
الأهلية الفلسطينية

The Palestinian General Union Charitable Societies